

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الثالثة والستون



الجلسة ٥٨٩٢

الأربعاء، ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير جون ساورس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دولغوف إندونيسيا السيد كليب إيطاليا السيد مانتوفاني بلجيكا السيد بل بنما السيد أرياس بوركينا فاسو السيد تياندرينيغو الجماهيرية العربية الليبية السيد الدباشي جنوب أفريقيا السيد كومالو الصين السيد ليو زغين فرنسا السيد دو ريفير فييت نام السيد نغوين ثانه ها كرواتيا السيد فيلوفيتش كوستاريكا السيد وايسلدر الولايات المتحدة الأمريكية السيد خليل زاد

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2008/304)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

Reporting Service, Room C-154A

08-33837 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

(S/2008/304)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى جان - ماري غيهينو، وكيل الأمين العام لشؤون حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غيهينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/304، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

سيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد جان - ماري غيهينو، وكيل الأمين العام لشؤون حفظ السلام. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غيهينو (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لأعرض آخر تقرير للأمين العام عن فترة الثلاثين يوما، الذي يغطي شهر

نيسان/أبريل، عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧). وسأبدأ إحاطتي الإعلامية بموافاتكم بمعلومات مستكملة عن أعمال القتال التي وقعت خلال نهاية الأسبوع الماضي في أم درمان بين مقاتلي المتمردين وقوات حكومة السودان، وشكلت مصدر قلق بالغ لنا جميعا. وبعد ذلك سأقدم عرضا موجزا للحالة الأمنية والإنسانية في دارفور، وسأزود أعضاء المجلس بتفاصيل إضافية عن نشر العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وما يتصل به من أولويات، على النحو الوارد في التقرير عن فترة الثلاثين يوما. كما سأوافيكم، على نحو موجز، بآخر المعلومات عما بذله المبعوث الخاص من جهود على المسار السياسي.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، كما يعلم المجلس، اندلعت أعمال القتال خلال نهاية الأسبوع في أم درمان، التي تقع على الضفة الغربية لنهر النيل وهي إحدى المدن الرئيسية الثلاث التي تشكل العاصمة الخرطوم. ففي يوم الجمعة، ٩ أيار/مايو، أبلغت حكومة السودان البعثات الدبلوماسية في الخرطوم بأنها تلقت أخباراً تفيد بتقدم نحو ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مركبة تابعة لحركة العدل والمساواة من شمال دارفور صوب أم درمان ومدينة الأبيض شمال كردفان. وقالت الحكومة إن القوات المسلحة السودانية هاجمت هذه العناصر التابعة لحركة العدل والمساواة، من خلال القصف الجوي، قرب الأبيض، ودعت المجتمع الدبلوماسي إلى توخي الحيط والحذر.

ومساء يوم السبت، ١٠ أيار/مايو، أفادت بعثة الأمم المتحدة في السودان بأن أعمال القتال قد اندلعت في أم درمان بين القوات الحكومية ومقاتلي حركة العدل والمساواة. وأفادت مصادر إعلامية ومحلية أن عناصر الحركة استولت بالقوة على مركز للشرطة في أم درمان، وقتلت حوالي ستة من أفراد الشرطة المحلية هناك. وتضاربت الأخبار عن حجم توغل حركة العدل والمساواة بين قافلة تتألف من

وفي الفاشر، لا تزال الحالة هادئة، وتواصل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور القيام بدوريات محدودة محمية بقوات، على الرغم من الإغلاق المؤقت للمطارات عطل نقل حصص الإعاشة والأفراد. ويساورنا قلق بالغ لعدم التمكن من رصد حركة أعداد كبيرة من مقاتلي حركة العدل والمساواة من دارفور إلى الخرطوم، ومباغتتهم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والحكومة. ويبرز الحادث أوجه القصور الخطيرة في موارد البعثة، لا سيما فيما يتعلق بقدراتها على القيام بالاستطلاع الجوي. وفي غضون ذلك، سنواصل العمل مع العملية لإيجاد السبل الكفيلة بتحسين قدراتها على الرصد باستخدام الموارد المتاحة حالياً. ومما يثير القلق على نحو مماثل، حصول القطاع الغربي للعملية على تقرير غير مؤكد يفيد بأن جيش تحرير السودان "فصيل الوحدة" يستجمع قواته بما يزيد على ٤٠ مركبة قرب حور أبيشي لمهاجمة الفاشر. وعلاوة على ذلك، وردت أخبار عن عبور عناصر مسلحة من حركة العدل والمساواة وعناصر من تشاد الحدود وتجمعها في غرب دارفور.

وما زلنا نرصد الحالة عن كثب. وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان والعملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على اتصال بوزارة الخارجية ووزارة الدفاع وغيرها من السلطات الحكومية في السودان لحثها على إعادة فتح المطارات بصورة كاملة واستكشاف الخيارات البديلة لنقل أصول البعثة وأفرادها إذا استمرت الحالة في التدهور. وفي انجمننا، لا تزال الحالة هادئة حتى الآن، غير أننا نصحنا موظفي الأمم المتحدة في تشاد بتوخي الحذر. وبطبيعة الحالة، سنوافي المجلس بأي معلومات جديدة عن أي تطورات هامة.

وهذا تطور يثير انزعاجاً بالغاً، وله تداعيات ليس على الحالة الأمنية المعقدة أصلاً في الميدان في دارفور

٨٠ إلى ٣٠٠ مركبة. وزعمت حكومة السودان أن قوات الحركة التي شاركت في ذلك التوغل دعمتها وسلحتها عناصر من الحكومة التشادية. ورَدَّت الحكومة، وقتلت مقاتلين من حركة العدل والمساواة ودمرت مركباتها. وأفادت التقارير أن أعمال القتال المتقطعة استمرت حتى حلول الليل. ووفقاً لمصدر حكومي، تم تدمير نحو ٢٠ إلى ٣٠ مركبة من مركبات حركة العدالة والمساواة، وألقي القبض على حوالي ٢٠٠ من أفراد الحركة. وأفادت الأخبار أن العناصر المتبقية من الحركة تفرقت في القرى الواقعة شمال العاصمة وغربها. وما زال العدد الإجمالي للضحايا الذين سقطوا خلال أعمال القتال غير واضح في الوقت الراهن، على الرغم من عرض صور لعدد من الجثث في وسائل الإعلام الحكومية.

وفرضت الحكومة حظراً للتجول يوم السبت، ١٠ أيار/مايو، بدءاً من الساعة ١٧/٠٠ بالتوقيت المحلي في أم درمان والخرطوم. ورفع حظر التجول في الخرطوم في ١١ أيار/مايو الساعة ١٢/٣٠ بالتوقيت المحلي، لكنه ما زال قائماً في أم درمان، التي تفيد الأخبار بأن الحكومة قامت فيها بعمليات تفتيش من بيت إلى بيت بحثاً عن مقاتلي حركة العدل والمساواة وأسلحتهم.

(تكلم بالانكليزية)

واتهمت حكومة السودان تشاد بدعم الهجوم. وأعلن الرئيس عمر البشير، في خطاب بثه التلفزيون الحكومي في وقت متأخر من ليلة السبت، عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع تشاد. ووفقاً لتقارير إعلامية، قامت قوات أمن الدولة بنهب مبنى سفارة تشاد في الخرطوم يوم الأحد صباحاً وصادرت بعض الوثائق. وفي ١١ أيار/مايو، أصدرت حكومة تشاد بياناً تعرب فيه عن استغرابها لقيام السودان بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. كما نفت حكومة تشاد أي مشاركة لها في الحادث.

وإلى جانب هشاشة الوضع المتزايدة على الحدود التشادية - السودانية وزيادة أعمال النهب التي تستهدف أصول الأمم المتحدة، يتدهور الوضع الأمني في دارفور بمعدل يثير القلق. ويشمل التقرير الذي يقدم مرة كل ٣٠ يوما وصفا مفصلا للأحداث التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

أود الآن أن انتقل إلى الحالة الإنسانية، لأن العنف الجاري حاليا له تبعات مباشرة على العمليات الإنسانية أيضاً. فخلال الفترة قيد الاستعراض، احتطفت ٣٨ شاحنة تجارية مستأجرة لبرنامج الغذاء العالمي من أجل نقل الإمدادات إلى دارفور. وذلك أجبر البرنامج على خفض الحصص إلى النصف ابتداء من شهر أيار/مايو، مما سيكون له عواقب خطيرة على صحة وسلامة أكثر من ٣ ملايين من المستفيدين من المعونة الغذائية في دارفور. ويأتي ذلك أيضاً في وقت تظل فيه مؤشرات سوء التغذية في العديد من مناطق الإقليم مصدر قلق بالغ جدا.

ونتيجة للصدمات العنيفة التي وقعت في الولايات الثلاث لغاية الآن هذا العام، أُجبر ما يفوق ١٥٠.٠٠٠ مدني على مغادرة ديارهم بمعدل يزيد عن ٢٠٠ شخص في اليوم. وأجبر تصاعد القتال القبلي في جنوب دارفور أكثر من ٥٠.٠٠٠ شخص على مغادرة المنطقة في نيسان/أبريل لوحده. وفي حين انتقل البعض إلى المعسكرات التي تتحمل أكثر من طاقتها أصلا، مثل معسكر السلام، بجانب نيالا، والنعيم في الضعين، وردت تقارير تفيد بأن آخرين فروا إلى مناطق نائية جدا غالبا ما لا تتمكن المنظمات الإنسانية من الوصول إليها.

وكما قلت من فوري، إن حالة الصراع في دارفور التي تؤثر على السكان تزداد خطورة يوما بعد يوم نتيجة للوضع الأمني المتدهور. ونظرا لتخفيض الحصص بمقدار

فحسب، بل أيضا على عمليات العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فضلا عن الجهود الرامية إلى تنشيط المفاوضات السياسية المتعلقة بدارفور، والعلاقة بين تشاد والسودان، بل وحتى الشؤون السياسية الوطنية السودانية.

ونشعر بقلق، في المقام الأول، إزاء التهديد الذي يشكله ذلك التصعيد لخطوط إمداد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من بورسودان إلى دارفور عبر الأبييض. والعمليات الثأرية المحتملة من الحكومة يمكن أن تؤدي إلى المزيد من التصعيد الذي من شأنه أن يعرقل عمليات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وانتشارها. كما قد يؤدي الهجوم إلى انتكاسات في الجهود الجارية التي يبذلها المندوبان الخاصان لجمع الأطراف في جنيف لمناقشة القضايا الأمنية. وعلاوة على ذلك، هناك احتمال تكثيف ما يبدو أحيانا مثل حرب بالوكالة بين تشاد والسودان، الأمر الذي من شأنه تعريض تنفيذ اتفاق داكار للخطر. وفي ١٢ أيار/مايو، أصدر الأمين العام بيانا عن طريق الناطق باسمه أدان فيه استخدام حركة العدل والمساواة للقوة المسلحة بغية تحقيق أهداف سياسية ودعا إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية.

إن هجوم حركة العدل والمساواة على أم درمان يأتي في وقت يتصاعد فيه العنف على نحو مثير للقلق في دارفور نفسها. فخلال الأسابيع الستة الماضية وحدها، كان هناك عنف بين الحركات المتمردة والقوات المسلحة السودانية، وكذلك، فيما بين فصائل الحركات، وحدث ذلك في جنوب دارفور وشملها على حد سواء. وشملت تلك الاشتباكات القصف الجوي لمواقع المتمردين، بما في ذلك قرى يسكنها المدنيون.

النصف، ولأنه لم يُجهز إلا الحد الأدنى من الغذاء وغيره من مواد الإغاثة قبل موسم الأمطار لأن إمكانية الوصول تنضاء، من الهام الآن أكثر من أي وقت مضى أن تبدي الأطراف احترامها الكامل للقانون الإنساني الدولي وأن تكفل الوصول الكامل إلى السكان الذين يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية.

إن انتشار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور كان وسيبقى عملية معقدة وصعبة للغاية. والظروف التي وصفها للتو تضيف تعقيدا إضافيا. وكما يلاحظ الأعضاء من التقرير المعروض على المجلس، ظلت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تزيد أنشطتها كل شهر، ولكن لا يزال يتعين تعزيزها تعزيزا كبيرا قبل أن تتمكن من تنفيذ ولايتها.

وتعتمد تلك النسبة على حسابات طموحة تتعلق بأي الوحدات ستكون جاهزة للانتشار خلال الأشهر القادمة والسرعة التي يمكن بها إكمال الاستعدادات لاستقبالها في دارفور. والنتيجة أنه بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، سيتم نشر ما يلي في دارفور: ٣٠٠ ١٥ من أصل ٥٥٥ ١٩ جنديا، و ٣٠١٨ من أصل ٧٧٢ ٣ من رجال الشرطة، و ١٢ من أصل ١٩ وحدة شرطة مشكلة. ولتحقيق تلك الأهداف، سيتعين علينا أن ننشر عددا كبيرا ومجموعة كبيرة من الوحدات.

أولا، ينبغي أن تنتشر وحدات المساندة الرئيسية قبل موسم الأمطار، بما فيها وحدات المهندسين ووحدات النقل والوحدات السوقية المتعددة المهام والوحدات الطبية.

ثانيا، كتائب المشاة العشر الحالية التي تم نشرها بالفعل - أربع من نيجيريا، وأربع من رواندا، وكتيبة من السنغال وكتيبة من جنوب أفريقيا - يجب أن تتناوب حسب معايير الأمم المتحدة من حيث القوام والمعدات. وحجم تلك الكتائب حاليا أصغر من المعيار المعمول به في الأمم المتحدة وهو ٨٠٠ جندي.

وكان الارتقاء بالبعثة إلى ذلك المستوى من القدرات عملية بطيئة جدا حتى الآن. فإكمال الترتيبات مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية ورجال شرطة كانت عملية مضمّنية واستغرقت وقتا طويلا. والبلدان المساهمة بقوات أخذت وقتها، وهي على حق، في الاستعداد الكامل للانتشار في بيئة معقدة غير آمنة. كما أن نقل السلع من بورتسودان يستغرق وقتا أطول مما هو متوقع، وأصبح مؤخرا محفوفا بالمخاطر، لأن العديد من المعدات تتعرض للنهب على الطريق العام. و رأينا داخل البعثة نفسها خططا متأخرة نتيجة لصعوبات ترتبط بالمسافات الطويلة التي يتعين قطعها والبيئة القاسية والمناقشات المفصلة الجارية مع السلطات التي يتعين عليها أن تتخذ معظم الإجراءات الرئيسية. ويتعين علينا أن نعي الحاجة إلى تحقيق التوازن بين نشر الأفراد بالاقتران مع خطوط إمداد فعال بما فيه الكفاية لدعمهم في دارفور.

لقد أحرّرت تلك العوامل الانتشار لفترة طويلة واقتضت تعزيزا ومراجعة شاملة لخططنا المتعلقة بنشر العملية

نعمل عن طريق إمكانية النشر المؤقت إلى دارفور لعناصر من الوحدات الباكستانية والصينية والمصرية من بعثة الأمم المتحدة في السودان مع مراعاة تبعات ذلك على البعثة مراعاة كاملة. ونطلب أن تتضمن الكتائب القادمة من إثيوبيا وتايلند والسنغال ومصر قدرات هندسية خفيفة. ونطلب من البلدان المقصودة للمساهمة بقوات أن تنظر في الإسهام بوحدة إضافية متخصصة بالهندسة في البعثة.

إننا، كما يلاحظ المجلس، نطرق سبلا متعددة لتعزيز قدرة البعثة الهندسية، لأن تلك القدرة متطلب أساسي لنا بغية تحقيق أهدافنا. إلا أن القدرة الهندسية المقواة ليس المطلوب الوحيد لانتشار معزز. ولا بد من تحسن مماثل في حركة البضائع من بورسودان إلى دارفور. فالتخليص الجمركي قد يستغرق شهراً كاملاً حالياً، وهذه فترة طويلة جداً. وانعدام الأمن وأعمال النهب على الطرق من الأبيض وفي جميع أنحاء دارفور تتسبب في رفض المقاولين المحليين نقل أصول البعثة على هذه الطرق. والنقل البري للمعدات من بورسودان إلى دارفور، وهي مسافة ٤٠٠ ميل، يستغرق سبعة أسابيع في المتوسط. وهذه فترة طويلة جداً أيضاً إن كان لنا أن نحقق أهداف نشر البعثة لعام ٢٠٠٨.

وعليه، فإن المساعدة الحكومية في توفير الأمن على طريق خطوط إمدادات البعثة من بورسودان إلى دارفور أساسية. وتشجعنا المناقشات التي أجرتها الحكومة مع البعثة بشأن هذا الموضوع بالفعل، ونتطلع إلى زيادة التعاون في هذا الميدان. وفي نفس الوقت، فإن إدارة الدعم الميداني تستكشف بدأب عدة بدائل، مثل نقل البضائع من الأبيض إلى دارفور جواً، وتدرس كذلك فتح طرق برية أخرى. وقد يتطلب خيار الجسر الجوي أن تفتح الحكومة السودانية المطارات أمام أنشطة الأمم المتحدة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، إلى جانب زيادة الحيز المخصص للأمم المتحدة في المطارات.

ثالثاً، لا يزال يتعين نشر ست كتائب جديدة في هذا العام - اثنتان من إثيوبيا، واثنتان من مصر، وواحدة من السنغال، وواحدة من تايلند - وكذلك سريتان جديدتان من نيبال. ونخطط لنشر الوحدتين النيبالية والتايلندية فوراً بعد وصول أول كتيبتين مصرية وإثيوبية إلى دارفور بناء على التفاهم الذي تم التوصل إليه بين الأمين العام والرئيس البشير على هامش قمة منظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في داكار. وفي الواقع، كتب الأمين العام مؤخراً إلى الرئيس البشير للتأكيد على ذلك التفاهم.

وأخيراً، ينبغي نشر ١١ وحدة إضافية من وحدات الشرطة المشكّلة في عام ٢٠٠٨.

إن أحد المتطلبات الأساسية لنجاح خطة الانتشار المعززة هو تقوية القدرات الهندسية للبعثة بصورة كبيرة. فالمهندسون هم الذين يمكن أن يسرعوا في بناء المعسكرات في الأماكن الوعرة وإعداد الحد الأدنى من الهيكل الأساسي اللازم لانتشار الوحدات. وهناك حالياً أعمال هندسية جارية في البعثة، بما في ذلك، ما يقوم به المتعهدون. ويذكر المجلس أن هناك سرايا هندسة عسكرية - من الصين ومصر وباكستان - تدخل في تكوين قوة البعثة. واتخذت المفزة المتقدمة للسرية الصينية موقعها في جنوب دارفور. ولئن كانت هناك صعوبات في إيصال معداتهم، فقد وردتنا أنباء مشجعة وحسنة جدا من الصين مفادها أن الانتشار سيبدأ قريباً وأنه يمكن أن تأتي تعزيزات محتملة من أماكن أخرى من السودان. وعناصر المفزة المتقدمة للسرية المصرية موجودة في دارفور. ونتوقع أن تبدأ الأنشطة في أوائل الشهر المقبل.

وستؤدي تلك السرايا الثلاث دوراً هاماً في إنشاء البعثة وعملها، لكن تحقيق أهدافنا الآن يتطلب زيادة كبيرة في القدرات الهندسية. أما من الناحية العسكرية، فقد اتخذنا بالفعل عدداً من الخطوات الملموسة في ذلك الصدد. ونحن

سوف نحتاج أيضاً إلى دعم مستمر من الحكومة. فالممثل الخاص المشترك، رودولف أدادا، أفاد بأن هناك مشاورات منتظمة ومفيدة بين البعثة والحكومة. وسوف نعتمد كثيراً على فعالية تلك المشاورات في جهودنا لكفالة الأرض والوصول إلى المياه وتحسين سرعة انتقال البضائع عبر البلد. وتلك جميعها متطلبات أساسية لخطة الانتشار المعززة.

بالنسبة لوحدات الشرطة المشكلة، هناك حالة عدم يقين مستمرة فيما يتعلق بحالة استعداد معظم الوحدات الإحدى عشرة المقرر نشرها في عام ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى وحدة الشرطة المشكلة من بنغلاديش، التي تعمل في نيالا، اكتملت الاستعدادات لنشر وحدتي شرطة مشكلتين من نيال وإندونيسيا. وقدرة جميع وحدات الشرطة المشكلة على الانتشار في عام ٢٠٠٨ لم تتأكد بعد من جانب البلدان المساهمة بأفراد شرطة، والتي تشمل مصر والسنغال ونيجيريا وباكستان. ووحدات الشرطة المشكلة التي وعدت بوركينا فاسو والكاميرون ومالي بإرسالها، تحتاج إلى مساعدة بالمعدات والتدريب. وننتطلع إلى أن يساعد المانحون تلك الوحدات لإكمال استعدادات الانتشار في غضون الشهرين أو الثلاثة أشهر القادمة، وإلا فلن تتمكن من الانتشار في عام ٢٠٠٨. وأخيراً، نأمل أن تتجاوب نيجيريا وإندونيسيا مع طلبنا وحدة شرطة مشكلة إضافية من كل منهما.

أخيراً، ولكن بالتأكيد ليس آخراً، لا بد من أن أشير إلى القدرات التي تعوز البعثة - تلك التي لم نحصل على تعهدات بشأنها من أي بلد مساهم بقوات حتى الآن. فبعد تسعة أشهر من اتخاذ القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، ما زلنا نواجه عجزاً في مجالات حيوية للقوة. فما زلنا نحتاج إلى ثلاث طائرات عمودية متوسطة، ووحدة استطلاع جوي، ووحدة نقل متوسطة، ووحدة نقل ثقيل، ووحدة سوقيات متعددة الأدوار. وفي حين تجرى استعدادات ما قبل النشر للطائرة العمودية التكتيكية الخفيفة التي قدمتها إثيوبيا، ما زلنا بحاجة

وثمة جانب أساسي آخر في تنفيذ الخطة، هو أن تقدم الحكومة الأرض اللازمة لبناء مواقع جديدة لمعسكرات في عدد من الأماكن، من جهة، وأن توسع المعسكرات الحالية لاستقبال الكتائب المناوبة، من جهة أخرى. ولا بد أن يتوفر لتلك المعسكرات أيضاً منفذ آمن إلى المياه، الأمر الذي ينبغي أن تكفله الحكومة.

إننا نعتمد اعتماداً كبيراً على المساهمين بقوات لمساعدتنا في تنفيذ الخطة المعززة. ونطالب بزيادة حجم الكتائب الموجودة في الميدان بالفعل. وفي بعض الحالات، اتصلنا بالمساهمين بقوات لتغيير تشكيل الوحدات العسكرية لتشمل قدرة هندسية. وفي حالات أخرى، نطلب منهم نقل أصول فيما بين البعثات. ونطلب منهم أيضاً الانتشار إلى مواقع وعرة قد تضطر الوحدات العسكرية إلى التواجد في ظروف غاية في التعقيد هناك. والأهم من ذلك، أننا سنعمل مع من لم يكملوا الإعداد للانتشار، إذ أن وصول وحدة كاملة التجهيز إلى دارفور يستغرق الآن خمسة أشهر من انتهاء الترتيبات في المتوسط.

ولتحقيق ذلك الهدف الأخير والحاسم - أي استعداد الوحدات - سنعتمد أيضاً على المانحين الذين يعملون مع بلدان مساهمة بقوات بعينها لضمان أن يتوفر لديها ما هو مطلوب للانتشار والعمل في بيئة دارفور الحافلة بالتحديات. وهناك عدد من البلدان المانحة، بما في ذلك مجموعة يلتقي أعضاؤها بانتظام بصفة أصدقاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، تحرز تقدماً ملموساً في تدريب وإعداد البلدان المساهمة بقوات في تلك العملية. والجهود المتواصلة لأصدقاء العملية المختلطة محل تقدير كبير وستكون ضرورية للوفاء بأهداف الانتشار. وهذا العمل لا بد من أن تكمله جهود جادة بنفس الدرجة لضمان أن تكون الوحدات التي يجري نشرها ذاتية الاعتماد بحيث تستطيع أن تركز طاقاتها على تنفيذ الولاية المناطة بها.

وتشير التقديرات الأولية للمراقبين الدوليين إلى أنه من إجمالي ٨١ مخيمًا للنازحين في دارفور، شارك في الإحصاء بالكامل ٢٥ في المائة، وشارك ١٠ في المائة مشاركة جزئية، بينما لم يشارك أكثر من ٥٠ في المائة على الإطلاق. ومن شأن ذلك أن يعقد الجهود الرامية إلى تعديل ترتيبات تقاسم السلطة والثروة وفق ما نص عليه اتفاق السلام الشامل، كما سيجعل من الصعب تحديد الدوائر السياسية قبل الانتخابات العامة المزمع إجراؤها في عام ٢٠٠٩.

أما بالنسبة للعملية السياسية في دارفور، فقد واصل المبعوثان الخاصان تركيز مشاوراتهما مع الأطراف على إجراء حوار بشأن المسائل المتصلة بالأمن. وهدف المبعوثين هو أن تبدأ تلك المشاورات بنهاية أيار/مايو، وهما على اتصال مكثف مع كل من الحكومة والحركات الخمس - حركة العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، وحركة تحرير السودان - عبد الشافع، وحركة تحرير السودان - الوحدة، ووجهة المقاومة المتحدة. وفي الفترة القادمة، سوف تستمر الوساطة أيضاً للتشجيع على الترابط وبلورة موقف مشترك داخل الأطراف وفيما بينها، مع إشراك جماعات المجتمع المدني في العملية السياسية.

وتواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أيضاً البحث المكثف عن وسيط رئيسي، يكون متفرغاً في السودان لتعزيز وساطة الاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة. ونسعى لتحديد الشخص الملائم في أقرب وقت ممكن.

لقد قام مجلس الأمن بزيارة السودان في صيف العام الماضي، وسيفعل ذلك مرة أخرى في غضون أسابيع. وخلال الوقت الذي انقضى منذ زيارة المجلس الأخيرة، ازدادت الحالة في دارفور تعقيداً دون شك، وتبدو آفاق السلام أكثر ابتعاداً. فالأطراف لا تبدي الإرادة السياسية للتخلي عن الخيار العسكري، والدخول في مفاوضات أو التعاون الكامل

إلى أربع طائرات عمودية خفيفة إضافية لتلبية المتطلبات التشغيلية للبعثة. وفي نفس الوقت، ما زالت هناك حاجة إلى أن نحدد، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، البلدان المساهمة بأفراد الشرطة التي لديها القدرة على نشر وحدات الشرطة المشكلة السبع المتبقية.

وأود أن أشدد مرة أخرى على أن التنفيذ الناجح لخطة النشر المعززة يعتمد بدرجة كبيرة على مساعدة أصحاب المصلحة الذين أشرت إليهم آنفاً. وإدارة عمليات حفظ السلام ستواصل العمل مع تلك الأطراف للتأكد من أننا نمضي قدماً معاً بطريقة منسقة وسريعة لتحقيق أهدافنا المتوخاة للانتشار.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالتطرق بإيجاز إلى العملية السياسية والعمل الذي يقوده المبعوثان الخاصان إلياسون وسالم. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أولاً أن نشير بكلمات قليلة إلى تعداد السكان في السودان الذي انتهى مؤخراً.

فبعد أيام من التأخير، نفذ تعداد السكان الخامس في السودان في الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ٢٠٠٨. وبالرغم من نجاح التعداد في كثير من المجالات في السودان، واجهت عملية التعداد في دارفور عدة عقبات. ونتيجة للحالة الأمنية السائدة في دارفور، والتحذيرات التي وجهتها الحركات المتمردة في المناطق التي تسيطر عليها، لم يتمكن موظفو التعداد من الوصول إلى العديد من المواقع، بما في ذلك منطقة الحدود مع تشاد. وأعلن غير الموقعين على اتفاق سلام دارفور، والنازحون وحركة تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي معارضتهم جميعاً للتعداد، مما شكل عقبة إضافية لجهود إحصاء السكان في تلك المناطق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية حول نفس الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومع المجتمع الإنساني. والحالة تتطلب مضاعفة الجهود لجمع الأطراف على طاولة المفاوضات، على أن يتم، في غضون ذلك، نشر عملية حفظ سلام قادرة على أن تسهم إسهاماً إيجابياً. وسنواصل العمل مع شركائنا لتحقيق الأهداف الطموحة التي حددناها في كل من هذين المجالين.